دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الإحصاء و سوق العمل في الدول العربية
المصدر:	المجلة المصرية للتنمية والتخطيط
الناشر:	معهد التخطيط القومي
المؤلف الرئيسي:	مخلوف، بدر اسماعيل محمد
المجلد/العدد:	مج 20, ع 1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2011
الشهر:	يونيو
الصفحات:	106 - 142
رقم MD:	221919
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الدخل القومي، العالم العربي، سوق العمل، التنمية الاقتصادية، خطط التنمية، الإحصاء السكاني، القوى العاملة، البطالة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/221919

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الإحصاء وسوق العمل في الدول العربية

بدر إسماعيل محمد مخلوف*

مقدمة:

يشهد العالم منذ عام 2008 أسوأ أزمة اقتصادية ومالية منذ ثلاثينيات القرن الماضي، ومما لا شك فيه أن عالمنا العربي قد تأثر سلبا بتلك المعطيات الناتجة عن هذه الأزمة، وتأتي في مقدمتها زيادة معدلات البطالة التي قد تؤدي إلى حدوث كارثة إنسانية قد تعصف بأمن واستقرار المنطقة، خاصة مع انخفاض حجم فرص التشغيل، والسياسات غير الملائمة التي تتبعها بعض الدول تجاه التشغيل والتأهيل والتدريب والتعليم، وعدم قدرتها على جذب الاستثمارات الضرورية لخلق فرص العمل وإنعاش عملية التنمية الاقتصادية. حيث تشير الإحصاءات إلى أن هناك أكثر من 20 مليون عاطل معظمهم من الشباب والباحثين عن العمل للمرة الأولى، كما أن نقص أو عدم تمكين المرأة من حق التأهيل والعمل يعتبر من أحد أهم المشاكل التي تواجه التنمية في البلدان العربية.

إن قضية الاستخدام ظلت موضع اهتمام منظمتي العمل الدولية والعربية، فعلاقة الاستخدام في إطار إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل تهدف إلى توفير العمل اللائق كهدف استراتيجي للتشغيل ولاستخدام العمالة، ولتوفير فرص ملائمة وفقا لإحصاءات ومعلومات سوق العمل، ورغبات من يطلبون العمل وهو الأمر الذي سوف يمنع ويحد من عمليات الاستغلال لمتقدمي الوظائف في غ ير تخصصاتهم ورغباتهم وفق معايير العمل الدولية. ولكي تقوم الحكومات بمسئولياتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية لابد من توافر كم هائل من الإحصاءات والبيانات والمعلومات عن الإمكانات المادية والبشرية المتاحة، وعن طموحات وآمال الشعب وكيفية تحقيقها من أجل مستقبل أفضل. مما يستلزم تطوير مصادر متنوعة للبيانات وتطوير أساليب توفيرها ولقد أوضحت التقارير الدولية أن غياب البيانات والمعلومات الدقيقة والشاملة والحديثة يؤدي إلى عدم وجود دراسات مجدية في مجالات وقضايا العمل والعمال. كما أن غياب هذه البيانات قد أثر سلبا على مقدرة متخذي القرار في التعامل مع مشاكل البطالة بطرق فعالة. ويتطلب توفر

* د. بدر إسماعيل محمد مخلوف، مدير عام بمركز المعلومات التخطيطية، معهد التخطيط القومي.

المعلومات المطلوبة لإدارة سوق العمل والاستفادة منها تضافر الجهود بين جهات متعددة وقدر كبير من التجانس والترابط بينها.

ومن هنا تأتي أهمية مبادرة منظمة العمل العربية في بناء شبكة معلومات سوق العمل العربية، بهدف توفير البيانات الإحصائية التي تصور واقع القوى البشرية داخل كل دولة، والمعلومات الدقيقة حول السكان والقوى العاملة وتوزيع هذه القوى وفقا للمهن والنوع وفئات السن والحالة التعليمية ومستوى الأجور لدعم المؤسسات المسئولة عن سوق العمل وتوفير آليات حديثة للعمل بها، بغرض زيادة قدرتها على المساهمة في تقليل نسب البطالة، وتحقيق التشغيل الأمثل لليد العاملة، وتوفير المعلومات الضرورية لمتخذي القرار وأصحاب الأعمال والباحثين عن وظائف.

والجدير بالذكر أن هذه الورقة البحثية تهتم بسوق العمل وإحصاءاته في الدول العربية، من خلال عرض واقع ومعوقات إحصاءات العمل (البطالة، الهجرة، والإصابات المهنية)، وأهميتها في عمليات التخطيط الضرورية لإحداث التنمية، وتحديات وواقع القوى العاملة، والفرص المتاحة لزيادة كفاءة سوق العمل.

1- الإحصاءات والتخطيط للتنمية

يمكن تعريف الإحصاء [1]... بأنه العلم الذي يساعد على دراسة الظواهر الطبيعية والاجتماعية من خلال توفير أكبر قدر من البيانات لدراسة سلوك الظواهر تاريخيا، ويساعد على دراسة العوامل المؤثرة أو المسببة لهذا السلوك، بالإضافة إلى تحديد دور وأثر كل عامل عليه مما يساعد على التنبؤ بالسلوك المستقبلي للظاهرة، وبالتالي وضع السياسات الكفيلة واللازمة للتحكم في هذا السلوك المستقبلي إذا ما استلزم الأمر ذلك.

ولعلم الإحصاء مجموعة من الوظائف والأساليب المتعددة التي يتم تطويرها خاصة في ظل تطور أساليب تكنولوجيا المعلومات، ومن أهم هذه الوظائف:-

- توفير البيانات عن الظاهرة محل الدراسة.
- وصف البيانات التي يتم توفيرها بطريقة يسهل فهمها.
- تحليل البيانات واستخلاص النتائج.
- تفسير النتائج واستنباط الحقائق.

والجدير بالذكر أن للإحصاء دور هام في عملية اتخاذ القرارات (اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية)، وسواء كانت قرارات متعلقة بسياسات وخطط قومية أو كانت متعلقة بسياسات وخطط مؤسسات الأعمال. فعملية اتخاذ القرار ما هي إلا عملية مفاضلة واختيار بين عدة بدائل باستخدام بعض المعايير

والمقاييس، هذه المعايير أو المقاييس التي يمكن تطويرها بناء على بيانات وإحصاءات ومعلومات متعلقة بطبيعة القرار المتخذ، وأخرى متعلقة بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة التي تعمل في إطارها المؤسسات الحكومية أو مؤسسات الأعمال، وهذا ما دعي إلى إنشاء إدارات للإحصاء في المؤسسات المختلفة، والتي تطورت في أغلب المؤسسات وأصبحت إدارات أو مراكز للمعلومات مهمتها الأولى توفير البيانات والإحصاءات والمعلومات لمتخذي القرارات، وكذا لمتابعة تنفيذ القرارات وتقييم الأداء.

ومع بداية حركات التحرر الوطني والتي شهدها الق رن الماضي ظهرت الحاجة إلى إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مخططة من أجل التغلب على مشاكل التخلف التي عانت منها هذه الدول والإسراع نحو التقدم. فالتنمية ما هي إلا مجموعة عمليات التغيير الارتقائي المخططة للنهوض الشامل في مختلف نواحي الحياة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وبالتالي يمكن تحديد طبيعة التنمية، على أنها[2]:-

- **عمليات،** بمعنى أنها تتم بواسطة سلسلة متتالية ومتتابعة من الأنشطة عبر فترة زمنية معينة.
- **تغيير،** حيث أنها تنقل المجتمع إراديا وقصدا إلى وضع أفضل.
- **ارتقائي،** بحيث يكون الوضع الجديد الذي ينتقل إليه المجتمع أفضل من الوضع السابق بمعايير القيم العليا في الحياة من حق وعدل في نواحي الحياة المختلفة.
- **مخططة،** أي مرتبة الخطوات محسوبة وفق برنامج زمني تتوزع وتحدد فيه الأدوار والمسئوليات.
- **نهوض شامل،** أي تغيير إيجابي كلي وعام، وليس نهوضا جزئيا أو قطاعيا، أي أنها تغيير شامل للنظام الاجتماعي والاقتصادي من حيث البناء والوظائف.
- تعتمد على أبناء الوطن في الأساس، بمبادرتهم وإسهاماتهم ومواردهم الذاتية، ومشاركتهم الإيجابية الفعالة فكرا وتخطيطا وتقويما.
- وفق منهج ديموقراطي، يحقق عدالة المشاركة في أعباء التنمية وتضحياتها، وأيضا في جنى ثمارها وتوزيع مردوداتها، وينظم إسهام الجميع بالرأي والفعل على أساس من تكافؤ الفرص.
- تحقيق تكامل المجتمعات المحلية مع المجتمع القومي الكبير، وذلك دون سيطرة أحداهما على الأخرى، أو استنزافها لصالحه بما يحقق إسهاما فعالا وعادلا ومتبادلا بين المجتمعات المحلية والمجتمع القومي من اجل تقدمهما ورقيهما معاً.

ومن العرض السابق يتضح أهمية الإحصاء لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فلا يمكن إحداث التنمية بدون تخطيط، والتخطيط يستلزم توفير بيانات عن جميع نواحي الحياة، وعن الإمكانات

المادية والبشرية المتاحة، وكذا عن البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الإقليمية والدولية المحيطة، خاصة وقد أصبحت الدول قرى صغيرة في ظل العولمة وثورة المعلومات والاتصالات.

وليس أدل على أهمية العلاقة بين التنمية والإحصاء من مؤتمر الإحصاء العربي الثاني الذي عقد في مدينة سرت بالجماهيرية الليبية في نوفمبر 2009، تحت عنوان "لا تنمية بدون إحصاء".

وفي الواقع فإن الحديث عن الإحصاء وتطوره وأهميته في عمليات التخطيط يستلزم معرفة أهمية التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودورها في تطور الأساليب الإحصائية وتعظيم الاستفادة منها في التخطيط للتنمية، مما دعي خطة مؤتمر قمة المعلومات والذي عقد في جنيف عام 1993، واستكمل في تونس عام 1995 إلى الدعوة لتسخير أساليب تكنولوجيا المعلومات للتنمية، ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الفني والمادي للدول النامية من أجل تحقيق ذلك. ولكي تكون الأهداف والسياسات والخطط الموضوعة قابلة للتنفيذ فلا بد أن تتوفر في البيانات والإحصاءات والمعلومات التي وضعت على أساسها عدة خصائص لعل من أهمها الحداثة والشمولية والموضوعية والجودة.

ومما لا شك فيه أن توافر الدقة في البيانات التي تعتمد عليها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعملية اتخاذ القرارات أصبحت مطلبا دوليا كما أصبحت حقا مشروعا لمستخدمي البيانات على المستوى الوطني الدولي خاصة في ظل العولمة كما أصبحت معظم المواثيق الدولية والاتفاقات الدولية والمنظمات الدولية تنادي وتنص على مبدأ الشفافية فيما يتعلق بالبيانات والمعلومات الإحصائية وضرورة إتاحتها بكل شفافية، وبما يمكن من اتخاذ قرارات رشيدة من قبل الدولة ومؤسسات الأعمال ومنظمات وهيئات المجتمع الدولي، من أجل هذا وضع صندوق النقد الدولي معايير لهذا الغرض تعرف بالمعايير الخاصة لنشر البيانات التي يجب الالتزام بها لضمان المصداقية.

1- 1 أهمية إحصاءات العمل

توفر إحصاءات سوق العمل – من مصادرها المختلفة – بيانات وإحصاءات عن حجم العمالة والبطالة التي تساعد على متابعة تغيرهما عبر الزمن، حيث توفر بيانات عن[3]:-

أ- قوة العمل، من حيث:

- التوزيع الجغرافي لقوة العمل، مما يعطي صورة عن أماكن توطن الصناعات والعمالة مما يساعد على توجيه المشروعات الجديدة تبعا لتوفر العمالة اللازمة.
- التوزيع حسب أوجه النشاط وحسب المهنة، مما يعطي صورة عن توزيع العمالة على قطاعات الإنتاج المختلفة، وتوزيعها حسب المهنة وحسب المهارات مما يساعد على تحديد أولويات التدريب الحالية

والمستقبلية. والجدير بالذكر أن هناك تصنيفات دولية لأوجه النشاط الاقتصادي المختلفة، وكذلك تصنيف دولي للمهن يمكن الاسترشاد بهما في هذا المجال.

- التوزيع حسب المؤسسات، مما يساعد على إعطاء صورة كاملة ودقيقة عن كثافة العمالة في المؤسسات المختلفة.

ب- البطالة

تفيد إحصاءات البطالة في التعرف على حجم البطالة والتغيرات التي تحدث عليها عبر الزمن سواء بالزيادة أو النقصان، وخصائص العاطلين حسب الجنس والعمر والحالة التعليمية والمهنية وتوزيعهم جغرافيا، مما يساعد على دراسة الظاهرة وأسبابها بهدف إيجاد الحلول اللازمة.

ج- الأجور

تفيد إحصاءات وبيانات الأجور في التعرف على:-

- مستوى الأجور السائد في الدولة.
- مستوى الأجور السائد في كل قطاع.
- اتجاهات مستوى الأجور خلال السنوات الماضية.

1 – 2 التطور الديموجرافي للسكان في الدول العربية[4]

توضح إحصاءات صندوق الأمم المتحدة للسكان أن مجموع سكان العالم العربي قد بلغ 337.3 مليون نسمة في عام 2008 بمعدل نمو سنوي في المتوسط قدره 2% (جدول رقم (1))، ويبلغ معدل الخصوبة الإجمالي 3.3 طفل/سيدة في سن الحمل، بينما يبلغ معدل المواليد لكل ألف نسمة من السكان 36 مولودا، ويبلغ معدل وفيات الرضع 44/ألف مولود، وأن العمر المتوقع عند الميلاد فيبلغ 66.7 سنة للذكور، 60.3 بالنسبة للإناث، وأن نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة 39%، كما أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي 5.978 دولار. هذا ويتوقع أن يصل حجم سكان العالم العربي عام 2050 إلى 586.3 مليون نسمة أي بزيادة قدرها 74% خلال أربعين عاما.

وتشير البيانات والدراسات إلى أن بعض دول العالم العربي تشهد انخفاضا تدريجيا في معدل المواليد مع استمرار الانخفاض في معدلات الوفيات، وبالتالي انخفاضا في معدلات النمو السكاني، ومن المتوقع أن تستمر في المستقبل بدرجات وسرعات متفاوتة من دولة لأخرى تبعا لعوامل اقتصادية واجتماعية، ويمكن تصنيف الدول العربية تبعا لتوقيت وصول معدلات خصوبتها الكلية TFR إلى مستوى الإحلال أي 2.1 مولود، على النحو التالي[5]:-

- قبل عام 2020 وهى (تونس، لبنان، البحرين، الجزائر، الإمارات، والكويت).
- خلال الفترة من 2020 – 2030 وهى (ليبيا، قطر، والمغرب).
- خلال الفترة من 2030 – 2040 وهى (الأردن، سوريا، ومصر).
- بعد عام 2040 وهى (جيبوتي، السودان، الصومال، العراق، عمان، فلسطين، موريتانيا، اليمن).

وتجدر الإشارة إلى أن التغير في معدلات الخصوبة في المجتمعات له تأثيرات ديموجرافية كما له تأثيرات اجتماعية واقتصادية، مع ملاحظة الآثار العكسية والتبادلية لهذه المتغيرات على مستويات الخصوبة.

2- واقع ومعوقات إحصاءات العمل في الدول العربية

2-1 واقع ومعوقات إحصاءات البطالة(6)

البطالة ظاهرة اجتماعية واقتصادية وسياسية، حيث بلغت في الدول العربية 12.2%، وتتزايد بمعدل 3% سنويا، ويتنبأ تقرير منظمة العمل الدولية بأن يصل عدد العاطلين إلى 25 مليون عاطل عام 2010، وإن سلمنا بمصداقية هذه الأرقام التي تدل على وجود أزمة حقيقية، فإن واقع هذه الظاهرة مرهون بكيفية قياسها والتي تمثل مشكلة تحتاج للمعالجة، ورغم محاولة الدول العربية إعطاء تعريف موحد للعاطل عن العمل، إلا أن اعتماد المعايير الدولية في قياس البطالة أمر يصعب تحقيقه لما يتمتع به من دقة تستوجب إمكانيات مادية وبشرية ذات كفاءة من الصعب على الدول العربية توفيرها بالقدر الكافي.

والجدير بالإشارة أن تفاقم مشكلة البطالة في بداية القرن العشرين على مستوى أوروبا الصناعية أدى إلى ضرورة تحديد معيار لقياس البطالة، وفي هذا الصدد قام المجلس الأعلى للعمل بفرنسا بأول مبادرة تم من خلالها إجراء دراسة شاملة لهذه المشكلة تضمنت دراسة الإحصاءات المتعلقة بالبطالة وتقدير التكاليف اللازمة لإدارة صندوق رسمي للتأمين ضد البطالة. إلى أن قامت منظمة العمل الدولية في عام 1925 بتحديد معايير البطالة التالية:-

- عدد العمال المؤمن عليهم ضد البطالة.
- عدد الأشخاص الذين يتلقون إعانة عن البطالة.
- جملة الإعانات المدفوعة خلال السنة.

إن الهدف الرئيسي من قياس البطالة هو الحصول على مؤشر شامل عن الأداء الاقتصادي وأوضاع السوق، حيث يدل ارتفاع مستوى البطالة على انخفاض عرض العمل أي أن الاقتصاد لا يعمل بطاقته الكلية.

إن معدل البطالة واتجاهه عبر الزمن هو مؤشر على قدرة الاقتصاد على توفير العمل لقوة العمل (عدد العاملين + عدد العاطلين)، فهو عبارة عن الأشخاص الذين لا يعملون إلى مجموع قوة العمل، ويمكن حصر مشاكل قياس البطالة وتداعياتها في الدول العربية على النحو التالي:

- إن الأجهزة المعنية بقياس البطالة في الدول العربية تفتقر إلى وجود الآلية الدقيقة لتحديد حجمها وقياسها، وهذا يؤدي إلى تضارب الأرقام مما يستوجب توفير المعلومات المتعلقة بالعاطلين، وأعمارهم، ومستوياتهم العملية وخبراتهم وتخصصاتهم وغيرها من المعلومات المتعلقة بالعائلة والاقتصاد ككل، لأن تحديد وقياس البطالة مع توافر المعلومات الدقيقة والمتكاملة سيساهم في اتخاذ القرارات السليمة لمعالجة هذه الظاهرة والتصدي لها.
- الرصد المعمول به في قياس البطالة لا يعكس الواقع حيث معدلات البطالة الحقيقية أعلى بكثير من الأرقام المعلن عنها، أو العكس.
- الافتقار إلى الدراسات المتعلقة بتقارب المفاهيم لقياس البطالة يقود إلى عدم تجانس منطلقات المقارنة، حيث تشير البيانات إلى أن معدل البطالة في الفترة (1995 – 2002) لكل من الجزائر ومصر كالتالي: 27.3%، 9.2% أي أن معدل البطالة في الجزائر يمثل ثلاثة أضعاف معدل البطالة في مصر تقريبا، وهذا يبدو مبالغا فيه عندما ننظر إلى المعطيات التالية:-

أ- عدد السكان في مصر يزيد عن ضعف عدد السكان في الجزائر.

ب- يتوقع زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الجزائر ليصل إلى 4.1% بينما في مصر 3.3% سنة 2020.[7]

ج- إنتاجية العمل في كلا البلدين ضعيفة، وهما من البلدان التي بها أعلى حصص للعمالة الحكومية.

- اختلاف البرامج التعليمية وفترات مراحل الدراسة من الابتدائي إلى الجامعة، وكذلك اختلاف المقررات بين الدول العربية يؤدي إلى صعوبة إجراء مقارنات الكفاءة لمختلف مستويات قوة العمل.
- صعوبة تحديد العاملين في القطاع الخاص المحلي.
- صعوبة قياس اقتصاد الظل بالاعتماد على الأسس والمقاييس المعتمدة دوليا، والمتمثلة في المناهج المباشرة (المسح بالعينة، تدقيق الحسابات الضريبية)، والمناهج غير المباشرة (إحصاءات الحسابات الوطنية، إحصاءات القوى العاملة...)، وأخيرا نماذج تقدير حجم اقتصاد الظل كدالة للمتغيرات المشاهدة مثل: السيولة، ساعات العمل الرسمية، البطالة... الخ.

- أن إجراء مسوح على الأسر المعيشية في العالم العربي يقابله مشاكل عديدة تتعلق بطريقة إعداد المسح وتكلفة إجراء المسح، وتوفير الكفاءات البشرية المناسبة، ثم اختلاف وطول مدة المسوح من دولة إلى أخرى.
- نقص شمولية المسح وخاصة في المناطق الريفية والنائية يقلل من مصداقية رصد ظاهرة البطالة.

2- 2 واقع ومعوقات إحصاءات الهجرة(8)

أكدت كافة الدول العربية على أنها تشجه الهجرة فيما بينها، بدلا من الهجرة إلى الخارج. وتدعيما لهذا الاتجاه ترى الدول ضرورة السعي لإحلال العمالة العربية محل الأجنبية، وخلق سوق عربية مشتركة، ووضع إجراءات لحصر احتياجات أسواق العمل، ووضع اتفاقيات جماعية بما يسمح لدعم الهجرة وتقنينها. وفي هذا الإطار يمكن أن تلعب جميع الدول العربية دورا هاما بالتعاون مع المنظمات الدولية في وضع أسس سياسية عربية تنظم الهجرة، وإنشاء مشروع إقليمي لرصدها، وإعداد قواعد البيانات اللازمة.

والجدير بالذكر أنه على الرغم من الاهتمام المتزايد بأدوار الأسرة والعوامل الاجتماعية والثقافية في عملية الهجرة الدولية، فإن معظم الدراسات لم تحظ بعد بالاهتمام الكافي بدور المرأة وعلاقات النوع في عملية الهجرة، ولازالت المسوح تعد ضمن مفهوم أن الهجرة هي هجرة ذكور، وبالتالي توجه الأسئلة للذكور وتخص أدوارهم فقط، لذلك نجد أن غالبية النماذج المعدة لدراسة الهجرة تتحدث عن أسباب ومحددات وانعكاسات هجرة الذكور، والقليل منها فقط الذي يهتم بأدوار الأنثى، وأن البيانات المنشورة عن المسوح المتخصصة أو المسوح ذات العلاقة لا تتعرض في الغالب إلى الإناث، ولا تتضمن توزيعات حسب الجنس، كما أن جمع البيانات عادة ما تتم من خلال رؤساء الأسر الذكور حتى وإن كانت المرأة المهاجرة موجودة في البيت عند إجراء المسح. والجدير بالذكر أن هجرة الإناث في تزايد مستمر، حيث تقدر نسبة هجرة الإناث الداخلية في معظم الدول العربية على سبيل المثال بما يقرب نصف حجم النزوح، كما أن العديد من الأبحاث أثبتت أن أدوار الإناث وزوجات المهاجرين بالخصوص في هجرة الذكور لها أهمية كبرى وفي بعض الأحيان أحد أسباب نجاح عملية الهجرة.

2 – 3 واقع ومعوقات إحصاءات الإصابات المهنية

صدر مؤخرا في تقرير عن منظمة العمل الدولية أن حالات الوفاة المهنية تقدر بحوالي مليوني حالة سنويا، وأن هناك زيادة في معدلات الحوادث والأمراض المهنية في البلدان النامية، وتتركز معظمها في حالات الإصابة بالسرطان المتصلة بالعمل، وأمراض الدورة الدموية، والأمراض المخية الوعائية،.... الخ.

ويقدر العدد الإجمالي للحوادث (المميتة وغير المميتة) بحوالي 270 مليون حادثة سنوية، وهناك نحو 160 مليون عامل يعانون من الأمراض المتصلة بالعمل، وتحصل نسبة الثلثين منهم على إجازة مرضية قد تصل إلى أربعة أيام عمل أو أكثر. وتأتي الإصابات المهنية المميتة الناجمة عن الحوادث في المرتبة الثالثة كسبب رئيسي لحالات الوفيات المتصلة بالعمل بعد أمراض السرطان وأمراض الدورة الدموية، والجدير بالذكر أنها تحدث للعمال صغيري السن مما ينجم عنه خسائر في الأرواح وأيضا في سنوات العمل. وفي المقابل، فإن أمراض السرطان وأمراض الدورة الدموية المتصلة بالعمل تحدث عادة في وقت متأخر من الحياة العملية، أي بعد سن التقاعد.

ورغم ما حدث من تقدم بطئ وإن كان مستمرا في كثير من الدول، فإن الحوادث والأمراض المهنية والحوادث الكبرى لا تزال كثيرة الحدوث بصورة بالغة، ولا تزال تكلفتها كبيرة من حيث المعاناة الإنسانية والأعباء الاقتصادية، ولا تزال هناك بلدان لا تتوافر لها النظم الفعالة لتسجيل الحوادث والأمراض المتصلة بالعمل والإخطار بها. وهذا يؤكد الحاجة إلى مزيد من الإحصاءات الشاملة والموثوق بها في هذا المجال، وهو ما تم القيام به مؤخرا من اعتماد بروتوكول الاتفاقية رقم 155 (اتفاقية السلامة والصحة المهنية)، والمتعلق بتسجيل الحوادث والأمراض المهنية والإخطار بها، واعتماد قائمة منظمة العمل الدولية للأمراض المهنية.

3- تحديات وواقع القوى العاملة في الدول العربية

3-1 التحديات التي يشهدها سوق العمل

بالرغم من التباين الشديد بين أسواق العمل في الدول العربية إلا أن هناك تحديات عامة تواجهها هذه الأسواق بغض النظر عن الخصائص الفردية، وتشتمل تلك التحديات على:-

(أ) نمو مرتفع للقوى العاملة

يقدر حجم السكان ذوي النشاط الاقتصادي في الدول العربية قرابة 104 مليون عام 2000، وهناك قرابة خمسة ملايين عامل مهاجرون في بلدان أخرى غير بلادهم، يمثل حجم المتنقلين منهم في الدول العربية 3.5 مليون بجانب 4.5 مليون من الوافدين الأجانب في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية فقط.

وتنمو القوى العاملة العربية بمعدلات تفوق معدلات نمو السكان فنموها يقارب 3% سنويا، وبالرغم من أن التوقعات تشير إلى تراجع النمو الطبيعي للقوى العاملة بفضل التراجع في معدلات نمو السكان في العديد من الدول العربية وبالأخص في الدول كبيرة الأعداد، إلا أن زيادة مشاركة الإناث سوف

ترتفع بصورة مطردة في النشاط الاقتصادي. وتشير البيانات الإحصائية إلى أن عدد الداخلين الجدد في سوق العمل العربية قد بلغ أكثر من ثلاثة ملايين عام 2005، وسوف يتجاوز أربعة ملايين في نهاية 2010.

(ب) انخفاض معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي:

بالرغم من الحجم الكبير للقوى العاملة إلا أنه يبقى متواضعا قياسا بحجم السكان البالغ قرابة 285 مليون عام 2000، مما أدى إلى انخفاض معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي إلى 37%، ويرجع هذا الانخفاض لأسباب متعددة من أهمها:-

- زيادة السكان في الشرائح العمرية الصغيرة.
- ضعف مساهمة المرأة.
- التوسع الكمي في التعليم دون الاهتمام بالكيف ومتطلبات سوق العمل.
- ارتفاع معدلات البطالة.
- مرحلة النمو الديموجرافي التي مرت بها الدول العربية خلال العقود الأخيرة.

(ج) ارتفاع معدلات الإعالة

تتزايد معدلات الإعالة في معظم الدول العربية عن مثيلتها في البلدان النامية عموما. باستثناء بعض الدول مثل (تونس، المغرب، البحرين، الإمارات، الكويت، قطر)، وبالرغم من تراجع نسب الإعالة قليلا في نهاية العقد الحالي، لكن يبقى 12 بلدا عربيا يرتفع فيها هذا المعدل عن مثيله في البلدان النامية، وهو يمثل عبء إضافياً تتحمله القوى العاملة العربية كما أن له آثار سلبية على مجموع السكان بشكل يتجاوز ما هو عليه الحال في دول العالم الأخرى.

(د) تواضع التشغيل في القطاع الصناعي والتوجه إلى قطاع الخدمات:

حيث اتجهت العمالة من قطاع الزارعة إلى قطاع الخدمات دون المرور على قطاع الصناعة كما هو معروف عند تطور دول العالم. وخلال الفترة 80 – 1990 (التي أمكن مقارنة بياناتها) تأكد نقص العمالة في قطاع الزراعة بالدول العربية كلها باستثناء دولة الإمارات بفضل المشاريع الزراعية التي تمت في إمارة العين.

(هـ) التشغيل في القطاع غير المنظم:

تشير البيانات الدولية إلى أن العاملين في القطاع غير المنظم الحضري يمثلون أكثر من 70% (في زامبيا وغانا ومالي وأوغندا... الخ)، وأكثر من 50% (في بوليفيا وكولومبيا وبيرو وباكستان والكاميرون والمكسيك... الخ)، وأكثر من 40% (في الهند والأرجنتين وفنزويلا)، لكنه أقل من ذلك بكثير في غالبية البلدان الاشتراكية سابقا (بولندا 12.8%، وسلوفاكيا 19.2%، وكازاخستان 11.9%، وأوكرانيا

4.9%)، أما في البلدان العربية فقد أجريت بعض الدراسات حول القطاع غير المنظم من خلال استقصاءات محدودة والقليل جدا من المسوح الميدانية، وأمكن تقدير نسبة التشغيل في القطاع غير المنظم خارج الزراعة في بعض الدول العربية على النحو التالي: تونس 36.1%، المغرب 6.9%، والجزائر 25.6%، مصر 43.5%، ويعتقد ارتفاع هذه النسبة في البلدان العربية الأخرى خاصة موريتانيا والعراق وسوريا والأردن واليمن وبعض دول الخليج العربية.

(و) جهود تنموية لا تتناسب مع معدلات نمو القوى العاملة:

يتطلب زيادة معدلات نمو القوى العاملة، الذي قدر بنحو 3%، الحاجة لإيجاد فرص عمل جديدة تتجاوز الثلاثة ملايين سنويا ابتداء من عام 2000 ليصل إلى الأربعة ملايين في نهاية 2010، مع العلم بأن هذا النمو المطلوب في فرص العمل لن يقلل من معدلات البطالة السائدة إلا بقدر يسير جدا.

(ز) تغيير ديناميكيات سوق العمل

تشهد معظم الدول العربية تحولات اقتصادية كبيرة تغير من ديناميكيات سوق العمل بطريقة مخالفة للثقافة السائدة في إعداد قوة العمل، ويشمل ذلك:-

- برامج التعديل الهيكلي والإصلاح الاقتصادي.
- تغيير فرص الهجرة والتنقل، وظهور مؤشرات بطالة بين مواطني الدول المستقبلة للعمالة.
- تراجع دور الحكومات في الاستثمار والتشغيل.
- تعرض بعض الدول العربية لكوارث سياسية وأمنية وحصار دولي خانق.
- فشل العملية السلمية في بعض الدول العربية.

(ح) ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب

تشهد نسب البطالة ارتفاعا متزايدا في معظم الدول العربية حتى في الدول المستقبلة للعمالة (بين المواطنين)، وتتزايد هذه النسب بين الشباب في الفئة العمرية (15 – 24).

وبالرغم من أن هذه الظاهرة تكاد تكون عالمية (60 مليون عاطل على مستوى العالم بينهم 10 ملايين في بلدان الدول العربية، إلا أن معدلات البطالة بين الشباب تصل إلى مستويات غير مسبوقة في كل من الجزائر والمغرب حوالي 38%، وفي مصر 34.4%، هذه البطالة تمثل ما يزيد عن 60% من مجموع المتعطلين عن العمل في غالبية الدول العربية، وإن انخفضت هذه النسبة في بعض الدول فهي لا تعني انخفاضا في معدلات البطالة بل اتساع البطاقة لباقي الفئات العمرية مثل حالة المغرب 40%، وفلسطين 42%.

(ط) ارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين

السمة الثانية للبطالة هي ارتفاع نسبة البطالة بين المتعلمين خاصة بين حملة الشهادات المتوسطة، وقد بدأت هذه الظاهرة تبرز في مصر في الثمانينيات لكنها أصبحت ظاهرة في معظم البلدان العربية في التسعينيات، ولعل مسبباتها واحدة حيث ترتبط بالتوجه نحو زيادة عدد المتعلمين دون الاهتمام بمستويات جودة التعليم واحتياجات سوق العمل. وبناء على ذلك فإن الاتجاه العام هو استمرار انخفاض معدلات البطالة بين الأميين، وارتفاع طفيف في بطالة مستوى الابتدائي، وارتفاع كبير للبطالة في مستوى التعليم المتوسط أو الثانوي انتهاء ببطالة متزايدة بين خريجي الجامعات وتحسم حالة تونس هذا التغير خلال الفترة 1994 – 1999.

(ك) ارتفاع معدلات البطالة في الريف

هناك ظاهرة أخرى من ظواهر البطالة هي انتشارها في الريف حيث بلغت في تونس نسبة 37.6% من جملة المتعطلين في عام 1999، وفي مصر 36.2% عام 1988، وإذا انخفضت هذه المعدلات في بعض الدول مثل المغرب حيث تصل إلى 5.6% للذكور، 4.5% للإناث فهذا يرجع إلى صعوبات التقدير.

(ل) البطالة المقنعة والتشغيل الناقص

الجانب الخفي من البطالة والتشغيل والذي يصعب رصده هو البطالة المقنعة والتشغيل الناقص. قد يمثل التشغيل الناقص ما بين عشر وثلث العمال في مصر، أما البطالة المقنعة فترجع إلى وجود أعداد كبيرة منها في القطاع العام الذي أدى إلى النقص الحاد في الإنتاجية والأجور الحقيقية ومن فرص التشغيل أيضا، وكان أحد المبررات المعلنة للتعديل الهيكلي.

3 – 2 واقع سوق العمل في الدول العربية

أولا: نمو القوى العاملة

من واقع بيانات الكتاب الدوري لإحصاءات سوق العمل، تقدر نسبة القوى العاملة الخام (السكان النشيطون اقتصاديا) في البلدان العربية من إجمالي السكان 31.92%، أي ما يقارب 107 مليون شخص (32 مليون من الإناث).

وتشير التقديرات إلى انخفاض معدل القوى العاملة في الدول العربية عن مثيله في الدول النامية الذي بلغ 46.1%، والمعدل العالمي الذي بلغ 47.12%، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها تحسن المستوى الصحي والبيئي في البلدان العربية مما أدى إلى ارتفاع عدد السكان وخاصة في الفئة العمرية من (0 – 15)،

وكذلك إلى طول فترة بقاء الدارسين على مختلف المراحل التعليمية، وإلى ضعف مساهمة المرأة بالنشاط الاقتصادي أي عدم انخراطها في القوى العاملة.

كما تشير البيانات إلى ارتفاع معدلات نمو القوى العاملة الخام في مجمل البلدان العربية، حيث قدر متوسط نمو القوى العاملة السنوي للفترة (1995 – 2005) بحوالي 3.4% وهو أعلى من مثيلاته في البلدان المتقدمة. أما على مستوى الدول فيلاحظ أن هناك بلدان تتصف بمعدلات نمو مرتفعة للقوى العاملة مثل السعودية 6.6%، تليها كل من الأردن 5.3%، والكويت 5.3%، ثم سوريا 4.1%، واليمن 3.9%، وعمان 3.8%، والعراق 3.6%، وهناك تسعة بلدان عربية ذات معدلات منخفضة لنمو القوى العاملة لا تتجاوز 2.9%، أعلاها مصر 2.9%، وأدناها قطر 1.8%. وتتفاوت معدلات النمو للقوى العاملة الخام في عام 2007 بين البلدان العربية الخليجية والبلدان العربية الأخرى. ففي البلدان العربية غير النفطية، والتي تكون إما مصدرة للعمالة مثل مصر والمغرب وسوريا وتونس، أو بلدان مصدرة ومستقبلة للعمالة في آن واحد مثل الأردن ولبنان.. تتراوح نسبة القوى العاملة من السكان ما بين أدنى معدل في اليمن 21.5% وأعلى معدل في المغرب 35.02%. أما في البلدان العربية الخليجية يلاحظ ارتفاع نسبة القوى العاملة إلى إجمالي السكان فيها إلى مستويات قياسية والتي تتراوح ما بين أدنى معدل في السعودية 34.29% وأعلى معدل في البحرين 72.41% تليها قطر 67.51%، ويرجع ذلك إلى زيادة تدفق الوافدين وخاصة ممن هم في سن العمل، وقد تتجاوز أعدادهم عدد السكان الوطنيين كما هو الحال في الإمارات. أما أسباب الانخفاض في بعض البلدان الخليجية الأخرى فترجع إلى زيادة عدد السكان الوطنيين كما هو الحال في السعودية وعمان.

ثانيا: معدلات ونسب المشاركة للقوى العاملة

تشير البيانات الواردة في جدول رقم (2) إلى أن معدلات المشاركة الفعلية للقوى العاملة للجنسين لمجموع البلدان العربية في عام 2005 تقدر بحوالي 53.58%.

أما معدلات المشاركة على مستوى الدول لنفس السنة، فهي تتراوح بين نسب أدناها في الأردن واليمن 39.8%، تليها تسعة بلدان معدلات المشاركة فيها ما بين 40 – 49.7% هي على الترتيب (الجزائر، ليبيا، سوريا، لبنان، تونس، موريتانيا، فلسطين، العراق، مصر)، تليها ستة بلدان ذات معدلات مشاركة عالية هي على الترتيب (جيبوتي، البحرين، الصومال، الكويت، قطر، والإمارات).

أما بالنسبة للتوزيع النسبي وعلى مستوى النوع، فيلاحظ أن نسب المشاركة الفعلية الإجمالية للذكور تقدر بحوالي 71.51%، وأن هناك أربع دول تتراوح نسب المشاركة فيها للذكور ما بين 64 – 69.5%

هي (الصومال، البحرين، تونس، والجزائر)، تليها ثمانية بلدان مشاركة الذكور فيها تتراوح ما بين 71 – 79.6% هي (جيبوتي، السعودية، السودان، لبنان، العراق، عمان، ليبيا، ومصر)، وأخيرا هناك بلدان ذات نسب مشاركة مرتفعة للذكور تتراوح ما بين 80 – 95% هي (الإمارات، سوريا، اليمن). أما نسب المشاركة الفعلية للإناث لنفس الفترة فهي تتسم بالانخفاض الشديد مقارنة بالمستويات الدولية والإقليمية، بالرغم من تحسن نسب المشاركة للإناث والتي تقدر بحوالي 28.49% لمجموع الإناث في البلدان العربية، إلا أن هذا المعدل أدنى من معدلات المشاركة للإناث في البلدان المتقدمة أو ذات الظروف المشابهة اقتصاديا واجتماعيا للدول العربية، فعلى سبيل المثال تجاوزت نسبة 47% في فرنسا وألمانيا والنمسا والدنمرك وقبرص وأفغانستان وماليزيا والفلبين، وتجاوزت نسبة 50% في اليابان وأستراليا وبريطانيا والبرتغال وسنغافورة كما تجاوزت نسبة 60% وحتى 85.5% في إثيوبيا وكينيا وأنجولا وتايلاند وفيتنام والصين وكوريا[10]. والجدير بالذكر أن هناك بعض البلدان العربية قد تحسن فيها مستوى تشغيل الإناث خلال العقدين المنصرمين، كما هو الحال في البحرين حيث ارتفعت نسبة مشاركة الإناث من نحو 30.9% عام 1995 إلى 38.4% عام 2007، كما ارتفعت في العراق من 16.5% إلى 20.69%، وفي الكويت من 43.3% إلى 55.51%، وفي السعودية من 17.6% إلى 18.57%، وفي مصر ارتفعت قليلا من 21.6% إلى 22.3%. وهناك بعض البلدان العربية انخفضت فيها نسبة مستوى التشغيل للإناث، كما هو الحال في سوريا حيث تراجعت من 25% عام 2005 إلى 14.41% عام 2007، وفي الصومال من 63.4% إلى 35.21، وفي لبنان من 23.7% إلى 20.4%، وفي اليمن من 28.2% إلى 9.6%.[11]

ولعل من أسباب هذا التراجع أو الركود هو انخفاض نسب المشاركة للإناث نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وخاصة للبلدان المصدرة للعمالة بسبب تداعيات حرب الخليج وعودة الملايين من العاملين وأسرهم في تلك البلدان إلى بلدانهم الأصلية مثل اليمن والأردن وفلسطين والسودان ومصر، وهجرة الملايين من العراقيين داخل العراق وخارجه إلى البلدان المجاورة خاصة، وبعض بلدان العالم عامة، كما وأن من أسباب ضعف المشاركة للإناث عدم الاستقرار والحروب في لبنان والسودان، والاعتداءات المتكررة لليهود ضد الفلسطينيين ولبنان، بالإضافة إلى أسباب أخرى أدت إلى ضعف النمو الاقتصادي وخاصة بالبلدان غير النفطية والأكثر سكانا والمصدرة للعمالة. ولربما يكون اختلاف المفاهيم المستخدمة، وأسلوب جمع ومعالجة البيانات واستخراج المؤشرات الإحصائية في فترتي المقارنة في البلدان العربية هو من أسباب هذا التباين أيضا.

ثالثا: خصائص القوى العاملة الاقتصادية والمهنية والحالة العملية

(أ) الخصائص الاقتصادية للقوى العاملة العربية

تشير بيانات جدول رقم (3) على صعيد مجمل الدول العربية إلى أن قطاع الزراعة يحظى بالمرتبة الأولى حيث يستوعب 27.61% من القوى العاملة، ويليه كل من قطاع الخدمات بنسبة 25.77%، قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة 13.35%، الصناعات التحويلية بنسبة 9.95%، المتعطلون بنسبة 7.17%، التشييد والبناء بنسبة 6.39%، والنقل والتخزين 5.15%، ثم قطاع التأمين والتمويل والعقارات وخدمات الأعمال بنسبة 4.19%، التعدين بنسبة 1.14%، وأخيرا الكهرباء والغاز والماء 0.78%.

أما بالنسبة إلى الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية على مستوى الدول، فنجد أن قطاع الخدمات يمثل الأهمية الأولى في دول (الأردن، البحرين، الجزائر، السعودية، سوريا، العراق، عمان، فلسطين، الكويت، لبنان، ليبيا، واليمن)، والمرتبة الثانية من الأهمية في بقية البلدان العربية باستثناء تونس وجيبوتي. كما يلاحظ أن قطاع الزراعة يمثل الأهمية الأولى لدول (السودان، الصومال، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن)، والمرتبة الثانية في (سوريا، الجزائر، والعراق)، والمرتبة الثالثة في (فلسطين وتونس). ويمثل قطاع التشييد والبناء المرتبة الأولى في (الإمارات وقطر)، والمرتبة الثانية من الأهمية في (عمان)، والمرتبة الثالثة في (البحرين، جيبوتي، والكويت). أما قطاع التجارة فيمثل المرتبة الثانية في (الأردن، البحرين، جيبوتي، فلسطين، الكويت، لبنان، وليبيا)، والمرتبة الثالثة في بقية البلدان العربية. أما قطاع الصناعات التحويلية يمثل الأهمية الأولى في (جيبوتي)، ثم المرتبة الثانية في (تونس)، والثالثة في (الأردن، الصومال، لبنان، وموريتانيا)، والمرتبة الرابعة في (الإمارات، البحرين، السودان، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، ليبيا، مصر، والمغرب).

أما قطاع التعدين والكهرباء فهو يحتل المرتبة الأخيرة لكل الدول العربية حيث أنه لا يستوعب إلا العدد القليل من القوى العاملة.

(ب) الخصائص المهنية للقوى العاملة

تشير بيانات جدول رقم (4) إلى توزيع القوى العاملة في البلدان العربية حسب الأقسام الرئيسية للمهن، حيث تحظى المهن الإنتاجية بالمرتبة الأولى بنسبة 23.34%، تليها المهن الزراعية بنسبة 21.78%، وفي المرتبة الثالثة المهن التجارية والخدمية بنسبة 14.42%، تليها أصحاب المهن العلمية والفنية بالمرتبة الخامسة بنسبة 11.74%، وتأتي المهن الكتابية بالمرتبة السادسة بنسبة 5.99%، والمهن الإدارية العليا والإشرافية بالمرتبة السادسة بنسبة 5.41%.

وبالنظر إلى الأهمية النسبية للمهن الرئيسية على مستوى الدول، فنجد أن المهن الإنتاجية تشكل المرتبة الأولى في إحدى عشرة دولة هي (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، سوريا، عمان، فلسطين، قطر، لبنان، واليمن)، كما تشكل المرتبة الثانية في خمس دول هي (السعودية، العراق، ليبيا، مصر، والمغرب)، والثالثة في (جيبوتي، السودان، وموريتانيا)، المرتبة الرابعة بالكويت. أما المهن الزراعية فهي تشكل المرتبة الأولى في ستة بلدان هي (السودان، الصومال، العراق، مصر، المغرب، وموريتانيا)، وفي المرتبة الثانية دول (جيبوتي، سوريا، واليمن)، وتحظى تونس بالمرتبة الثالثة، ثم كل من الجزائر وعمان وفلسطين بالمرتبة الرابعة، والأردن والكويت بالمرتبة الخامسة. أما في قطاع التجارة والخدمات فتحظى بالأهمية الأولى كل من (تونس، جيبوتي، والكويت)، وفي المرتبة الثانية كل من (البحرين، الصومال، عمان، وموريتانيا)، وفي المرتبة الثالثة (الأردن، الإمارات، الجزائر، سوريا، العراق، فلسطين، وقطر)، وبقية الدول العربية بالمرتبة الرابعة. أما المهن العلمية والفنية والإدارية فتحظى (ليبيا) بالمرتبة الأولى، وفي المرتبة الثانية كل من (الأردن وفلسطين)،وفي المرتبة الثالثة (السعودية، عمان، الكويت، مصر، واليمن)، وتحظى بالمرتبة الرابعة (الإمارات، البحرين، سوريا، لبنان، تونس، والجزائر)، أما في المراتب المتأخرة للأهمية للدول العربية فهي في المهن الكتابية والمديرين.

(جـ) توزيعات القوى العاملة العربية حسب الحالة العملية:

تشير بيانات جدول (5) إلى أن العاملين بأجر يمثلون معظم القوى العاملة بشكل إجمالي، وبما نسبته 51.83% من القوى العاملة، يليهم العاملون لحسابهم حيث يمثلون نسبة 18.01%، ثم الذين يعملون لدى الأسرة بدون أجر بنسبة 13.22%، ويأتي في المرتبة الأخيرة أصحاب الأعمال بنسبة 8.89%.

أما على مستوى الدول فنجد أن العاملين بأجر يمثلون المرتبة الأولى في جميع الدول العربية باستثناء (السودان) حيث يمثلون فيها المرتبة الثانية، ويتباين معدل العاملين بأجر بين بعض الدول ما بين 84 – 98% مثل (قطر، البحرين، الكويت، الإمارات، السعودية، عمان)، تليها دول أخرى يتراوح فيها المعدل ما بين 50 – 83% هي (تونس، الأردن، مصر، اليمن، سوريا، ولبنان)، أما بقية الدول العربية فيتراوح معدل العاملين بأجر ما بين 30 – 49%. كما يمثل العاملون لحسابهم الخاص المرتبة الثانية من الأهمية لبلدان (الأردن، الإمارات، تونس، المغرب، السعودية، سوريا، عمان، فلسطين، الكويت، لبنان، ليبيا، واليمن)، والأهمية الثالثة لبلدان (البحرين، والعراق). ويمثل أصحاب الأعمال الأهمية الثالثة في دول (الأردن، الإمارات، تونس، السعودية، عمان، الكويت، العراق، ولبنان)، والأهمية الرابعة للتشغيل في دول (فلسطين، المغرب، واليمن).

(د) توزيعات القوى العاملة العربية حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية:

تشير بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد[12] إلى أن نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي لإجمالي الدول العربية تبلغ نحو 28.7% في عام 2005، وهى أدنى من مؤشرات عام 1995 والتي تقدر بحوالي 33.6%، ثم انخفضت إلى 29.5% في عام 2003، وهذا يعني أن هناك انحدارا متواصلا لقطاع الزراعة في تشغيل العمالة، وعزوف عن العمل في هذا القطاع بسبب قلة دخله والمشاكل الزراعية المتعددة التي يواجهها المزارعون، وإلى الرغبة الكامنة لدى الشباب خاصة للهجرة إلى المدن، أو الهجرة للخارج بحثا عن ظروف معيشية أفضل. أما في قطاع الصناعة فقد بلغت نسبة القوى العاملة فيه 16.3% في عام 2005، وهى أيضا منخفضة بالمقارنة مع بيانات 1995 والتي تقدر بحوالي 19.5% وتوالي الانخفاض في عام 2003 ليصل إلى 17.5%، وهذا يعني أن القطاع المتبقي وهو قطاع الخدمات أصبح الأكثر جاذبية للقوى العاملة. ويؤكد هذا الاستنتاج أن نسبة العمالة في قطاع الخدمات ارتفعت من 47.01% عام 1995، إلى 53% عام 2003، وإلى 55% عام 2005. وهو ما يشير إلى أن قطاع الخدمات يستحوذ على النسبة الأعلى من حجم العمالة المستخدمة والتي تقدر بحوالي 59 مليون عامل، يليه قطاع الزراعة حيث يقدر حجم العمالة فيه ما يقارب 30.7 مليون عامل، وأخيرا القطاع الصناعي الذي يشغل ما يقارب 17.3 مليون عامل.

وعلى مستوى الدول نجد أن هناك بلدان عربيان ارتفعت فيهما نسبة تشغيل القوى العاملة في قطاع الخدمات هما السعودية والكويت، أما بقية البلدان العربية فقد انخفضت فيها نسبة التشغيل لهذا القطاع بالمقارنة مع بيانات 1995. أما في القطاع الصناعي فنجد أن هناك بلدان عربيان ارتفعت فيهما نسبة التشغيل بهذا القطاع بالمقارنة مع بيانات عام 1995، وهما قطر والكويت، أما بقية الدول فقد انخفضت فيها هذه النسبة. أما في القطاع الخدمي فمن البديهي أن ترتفع فيه نسبة المشاركة من القوى العاملة في معظم البلدان العربية باستثناء قطر والكويت كما تؤكد البيانات المتاحة.

رابعا: أوضاع الاستخدام في الدول العربية

تقدر نسبة المستخدمين في البلدان العربية بما يقارب 85% من حجم القوى العاملة، أي ما يقارب 91 مليون مستخدم من الجنسين (70 مليون من الذكور، وما يقارب من 21 مليون من الإناث بنسبة 23%).

وتشير بيانات جدول رقم (6) إلى أن الذكور يمثلون الجزء الأكبر من إجمالي المستخدمين، حيث تشير بيانات عام 2005 إلى أن أعلى نسبة للذكور في السعودية 97.91%، تليها اليمن 90.48%،

وأدنى نسبة لتمثيل الذكور في السودان 68.6%، ثم الكويت 74.66% وتونس 74%، أما بقية الدول العربية فتتراوح نسبة تمثيل الذكور فيها ما بين 76 – 88% من إجمالي المستخدمين، وهذا يعني انخفاض نسبة تمثيل الاستخدام من الإناث بشكل عام في جميع البلدان العربية، حيث أن أعلى نسبة استخدام للإناث في السودان 31.4%، والكويت 25.34%. وبالرغم من تدني نسبة استخدام الإناث في الدول العربية إلا أن نسبة تطورها محدود، وبالمقارنة مع بيانات 2001 نلاحظ أنها اتخذت وضع الثبات في كل من اليمن ولبنان والسودان وتونس والبحرين والإمارات، وارتفعت بنسبة 8% في الأردن، 7% في ليبيا، و4% في سوريا، 3% في قطر، وانخفضت بنسبة 2% في مصر، والمغرب 3%.

خامسا: العاطلون عن العمل

العاطلون عن العمل هم جميع الأشخاص من الجنسين (الذكور والإناث) داخل الفئة العمرية (15 – 65) سنة، الذين كانوا خلال فترة الإسناد – فترة جمع البيانات كيوم واحد أو أسبوع – دون عمل أي لم يكونوا يمارسون عملا بأجر أو عملا لحسابهم الخاص، ولكنهم كانوا مستعدين للعمل خلال فترة الإسناد ويبحثون عنه بخطوات عملية، كالبحث عن العمل لدى المؤسسات أو التسجيل لدى مكاتب الاستخدام أو بوسائل الإعلان المختلفة.

(أ) حجم ومعدلات البطالة

تشير البيانات[13] إلى أن حجم المتعطلين في الدول العربية بلغ نحو 16.4 مليون عامل من الجنسين في عام 2007، وبمعدل يقترب من 15.33%، ويلاحظ أن هذا المعدل أعلى من المعدل النسبي للأعوام (2004 – 2006) والذي قدر بحوالي 14%. ويعتبر هذا الم عدل من أعلى معدلات البطالة على المستوى الدولي حيث أن معدل البطالة العالمي لعام 2007 بلغ 6%، أما بالنسبة لدول وسط وجنوب أوروبا والاتحاد السوفيتي سابقا قد بلغ عام 2008 ما يقارب 8.8%، وفي دول منطقة شرق آسيا (حديثة التصنيع) 3.8%، وفي الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية 7.3%.

وحيث أن تقدير عدد العاطلين عن العمل في العالم حوالي 179 مليون عاطل، فإن نسبة العاطلين العرب تمثل 7.8% من العاطلين في العالم، بالرغم من أن نسبة السكان العرب تمثل 4.9% من حجم سكان العالم، وهذا يؤكد على فشل الدول العربية في تنفيذ استراتيجيات وسياسات لتنمية الموارد البشرية العربية بشكل عام، وعدم تحقيق معدلات تنموية اقتصادية تضيق هذا التباين. أما على مستوى الدول العربية نجد أن بعضها تتصف بانخفاض نسبة البطالة فيها مثل بلدان الخليج العربي حيث تبلغ نسبة البطالة أدناها في الكويت 1.33%، وأعلاها في السعودية 5.4%، تليها ثلاث دول أخرى حيث بلغت نسبة البطالة في

سوريا 8.4%، وفي مصر 8.9%، والمغرب 9.6%، وهناك ست دول عربية هي الأردن، تونس، الجزائر، السودان، لبنان، ليبيا واليمن تتراوح فيها نسبة البطالة ما بين 13.1% 18.5%، وأخيرا هناك خمسة دول تتميز بارتفاع حاد بنسب البطالة والتي تتراوح ما بين 21.5% وحتى 50% وهى دول فلسطين، العراق، الصومال، جيبوتي وموريتانيا. أما على مستوى النوع[14]، فتشير بيانات البطالة إلى أن البطالة لدى الإناث عام 2007 تمثل ما نسبته 26% من إجمالي العاطلين وهو ما يقارب 4.27 مليون عاطلة عن العمل في الدول العربية، وأن نسبة الذكور العاطلين عن العمل تقترب من 74% من إجمالي العاطلين عن العمل أي ما يقارب 12.13 مليون عاطل عن العمل. وتشير البيانات أيضا إلى أن معدلات البطالة بين الإناث من مجموع الإناث العاملات هي أعلى منها في حالة بطالة الذكور، ففي سنوات (2003 – 2008) ارتفعت نسبة البطالة للإناث من 28.8% في عام 2003، إلى 29.5% في عام 2005، وإن انخفضت إلى 24.4% في عام 2008. بينما انخفضت نسبة بطالة الذكور من 13.4% عام 2003 إلى 10.1% عام 2008.

أما على مستوى الدول[15] فيلاحظ في الإمارات ارتفاع نسبة البطالة للإناث من 2.6% عام 2001 إلى 6.1% عام 2006، بينما للذكور ارتفعت لنفس الفترة من 2.2% إلى 2.6%. وفي تونس ارتفعت نسبة البطالة للإناث من 16.2% عام 2001 إلى 17.8% عام 2007، وللذكور انخفضت من 14.8% عام 2001 إلى 12.8% عام 2007. وفي الجزائر انخفضت نسبة بطالة الإناث من 31.4% عام 2001 إلى 18.1% عام 2004، وللذكور انخفضت من 27% عام 2001 إلى 17.5% عام 2004. وفي السعودية انخفضت نسبة بطالة الإناث من 17.46% عام 2000 إلى 13.21% عام 2007، وللذكور انخفضت من 6.77% عام 2000 إلى 4.25% خلال فترة المقارنة. وفي سوريا ارتفعت نسبة البطالة للإناث من 21.8% عام 2001 إلى 25.67% عام 2007، وللذكور انخفضت من 8.1% عام 2001 إلى 5.21% عام 2002007. وفي العراق ارتفعت نسبة البطالة للإناث من 16% عام 2003 إلى 22.6% عام 2006، وللذكور انخفضت من 30.2% إلى 16.16% عام 2006. وفي فلسطين ارتفعت نسبة البطالة للإناث من 17% عام 2002 إلى 21.7% عام 2008، وللذكور انخفضت لنفس الفترة من 33.5% إلى 22.7%. وفي مصر انخفضت نسبة البطالة للإناث من 22.7% عام 2000 إلى 24.3% عام 2005، وللذكور انخفضت من 9% عام 2000 إلى 6% عام 2007. وفي المغرب انخفضت نسبة البطالة للإناث من 12.5% عام 2001 إلى 9.8% عام 2008، وانخفضت للذكور بنفس النسبة.

وبالمقارنة مع بعض بلدان العالم نجد أن نسبة بطالة الإناث في كوبا بلغت عام 2006 2.2، وفي السلفادور 3.9%، وفي أذربيجان 1.3%، وفي الصين 4.2%، وفي إيران 17%، وفي كوريا 2.9%، وفي اليابان 3.9%، وفي باكستان 6.2%، وفي تايلاند 1.1%، وسيريلانكا 9.6%، وهذه المقارنات تظهر ضعف تشغيل المرأة العربية عموما حتى بالمقارنة مع الدول المناظرة لها، وعدم نجاح السياسات المتبعة لترغيب وتحفيز المرأة للدخول بأسواق العمل العربية.

ولابد من الإشارة إلى أن اختلاف المفاهيم والتعاريف لمصطلحات إحصاءات العمل، وعدم الالتزام بالمفاهيم الدولية كتوسيع الفئة العمرية للداخلين في القوى العاملة، مثل استعمال الفئة العمرية (10 أو 12 سنة بدلا من 15 سنة)، أو تغير الحد الأعلى لسن العمل أقل من أو أكثر من 65 سنة، أو زيادة / نقص فترة الإسناد الزمنية، أو عدم الالتزام بالتعاريف الدولية المحددة لكل مفهوم من المفاهيم المستخدمة في مجالات السكان والقوى العاملة والاستخدام والبطالة وغيرها، سوف تظهر بيانات ومؤشرات غير دقيقة لا تعبر عن واقع القوى العاملة ولا تصلح للمقارنات العربية والدولية.

ولمعالجة ظاهرة البطالة المتفاقمة ينبغي أن تتكاتف الدول العربية لإيجاد فرص عمل سنوية ما بين (4.5 – 5.0 مليون) وذلك لاستيعاب البطالة الجارية ولمواجهة الزيادة المستقبلية في عرض العمل.

(ب) البطالة حسب المستويات التعليمية

تشير البيانات[17] إلى أن معدلات البطالة لعام 2008 تتفاقم وبصفة عامة كلما ارتفع المستوى التعليمي، ففي الأردن على سبيل المثال بلغت نسبة المتعطلين من الأميين ما يقارب 7%، وأقل من المستوى الثاني 21.1%، والحاصلين على الثانوية 9.9%، وفي الدبلوم المتوسط 12.6%، والمرحلة الجامعية فأكثر 15.5%. أما في العراق بلغت نسبة البطالة لنفس السنة بين الأميين 16%، والحاصلين على الشهادة الابتدائية 18.3%، والحاصلين على الشهادة الجامعية 20%. وفي مصر تقدر نسبة المتعطلين من الأميين 5%، وبين الحاصلين على مؤهل متوسط 15%، والحاصلين على مؤهل أقل من الجامعي 14.2%، والحاصلين على المؤهل الجامعي 17.3%. أما في سوريا فتبلغ نسبة البطالة بين الذين يجيدون القراءة حوالي 12%، وبين الحاصلين على الابتدائية 38.9%، والإعدادية 15.8%، والحاصلين على المؤهل الثانوي 18.7%، والحاصلين على المؤهل الجامعي 6%.

(ج) بطالة الشباب

تشير بيانات 2005 إلى أن معدلات البطالة تعد أعلى بين الشباب (15 – 24 سنة) عنها في حالة الفئات العمرية الأخرى حيث بلغت حوالي 30% وهى أعلى بكثير من مثيلتها على مستوى العالم

والتي تقدر بحوالي 14.4%، وعن باقي الدول التي تتشابه مع نفس ظروفنا الاقتصادية حيث بلغت نسبة البطالة بين الشباب في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 25.6%، ومنطقة شبه الصحراء الأفريقية 21.1%، ودول جنوب آسيا 16.4%، وفي دول أمريكا اللاتينية والكاريبي 16%.[18]

أما على مستوى الدول العربية، فتشير البيانات أن نسبة بطالة الشباب في الأردن بلغت 38.9% وفي الجزائر 45.6%، وفي السعودية 25.9%، وفي الإمارات 6.3%، وفي العراق 45.4%، وفي قطر 17%، وفي المغرب 17.2%، وفي لبنان 31.34%، وفي سوريا 19.89%، وفي مصر 25.8%، وفي ليبيا 27.4% وفي السودان 41.25%، وتونس 26.5% وفي اليمن 18.7%.

(د) الهجرة والتنقل

تعرف الهجرة بأنها التغير الدائم أو شبه الدائم للإنسان لمكان الإقامة بغض النظر عن المسافة أو العمر أو الجنس. ويعنينا في هذا المجال هجرة القوى العاملة سواء العربية حيث تسمى "تنقل القوى العاملة" إن كانت بين البلدان العربية، أو "هجرة القوى العاملة العربية" إن كان مقصدها خارج البلدان العربية، أو هجرة القوى العاملة الأجنبية نحو البلدان العربية حيث تسمى "بالعمالة الوافدة".

الجدير بالذكر أن البيانات التي تم حصرها عن الهجرة في البلدان العربية هي بيانات ذات علاقة بالعمالة العربية المتنقلة، والعمالة الأجنبية الوافدة، أما بيانات هجرة العمالة العربية إلى خارج البلدان العربية فهي غير متاحة للنشر أو غير موجودة أصلا، أو لأنها بيانات غير مقنعة وغير صالحة للنشر. لذا فبيانات الكتاب الدوري لإحصاءات سوق العمل المنشورة بالفصل السابع يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع بالنسبة إلى مصدرها وهي[19]:-

أ- بلدان عربية مصدرة للعمالة أي أن السمة الأساسية لحراك العمالة في هذه البلدان فيها يميل نحو الخارج، ومن هذه البلدان (مصر، تونس، سوريا، اليمن، موريتانيا، المغرب، السودان، فلسطين، والعراق).

وتشير بيانات هذه الدول إلى أن العمالة غير الوطنية فيها قليلة العدد بالنسبة للعمالة الوطنية، حيث بلغت في مصر عام 2007 ما يقارب 20198 عاملا (نسبة العمالة العربية منها 39%)، وفي سوريا 4630 عامل (نسبة العمالة العربية منها 73.6%)، وفي اليمن بلغت في عام 2006 ما يقارب 14111 عامل (نسبة العاملين منهم لأول مرة 36%). والجدير بالذكر أن هناك عمالة أجنبية وافدة غير محسوبة تكون إما في إطار الهجرة غير الشرعية، أو ضمن مخيمات اللاجئين في السودان واليمن ومصر وغيرها من الدول، وربما تجاوزت هذه الأعداد المليون.

ب- بلدان عربية مستقبلة ومصدرة للعمالة في آن واحد، مثل الأردن حيث استقبلت في عام 2008 ما يقارب 303325 عامل (أغلبهم من المصريين والعرب وبنسبة 70%)، وفي لبنان قدر عدد العمالة الوافدة بحوالي 107561 عاملا (أغلبهم من البلدان الآسيوية وبنسبة 74%)، ويعتبر هذان البلدان من البلدان المصدرة للعمالة أيضا، كما لابد من الإشارة إلى أن هناك أعدادا كبيرة من العمالة والسكان غير الوطنيين يقطنون فيهما وفي غيرهما من الدول العربية، حيث يقترب عدد العراقيين بالأردن من 750000، وفي سوريا ربما يتجاوزون المليون، وهذه الأرقام يصعب توثيقها لأنها بيانات غير رسمية، وتبقى في إطار البحوث والدراسات.[20]

جـ- بلدان عربية مستقبلة للعمالة، مثل بلدان الخليج العربية وليبيا، ولعل هذا النوع هو الأبرز حيث إن الوافدين يمثلون نسبة كبيرة ومؤثرة على التركيبة السكانية، ولربما تؤثر أيضا على الخصائص الاجتماعية لتلك الدول. ففي الإمارات قدر عدد الوافدين عام 2007 بما يقارب 3113022 وهؤلاء يمثلون نسبة 66% من السكان (منهم 95% ذكور، 5% إناث)، كما قدر عدد العمالة الوافدة في البحرين عام 2008 ما يقارب 350000 عامل (يعادل 32% من حجم السكان). أما في السعودية فقدر عدد العمالة غير الوطنية في عام 2007 بما يقارب 4181589 (يعادل 17% من حجم السكان). وقدر حجم العمالة الوافدة في الكويت عام 2006 ما يزيد عن مليون عامل (ما يعادل 33% من إجمالي السكان)، كما تقدر نسبة العمالة العربية 36% من إجمالي العمالة الوافدة.

وفي سلطنة عمان بلغت نسبة العمالة الوافدة عام 2007 ما يقارب 30%، وتراوحت النسبة بحدود 26% للسنوات (2001 – 2006) من جملة السكان، وفي ليبيا تقدر العمالة الوافدة عام 2001 ما يقارب 125000 عامل، بينما هناك تقديرات غير رسمية بوجود أكثر من مليون وافد داخلها.

وتقدر نسبة العمالة غير الوطنية في قطر عام 2006 ما يقارب 77% من إجمالي السكان، وعلى ذلك يمكن تقدير العمالة غير الوطنية في عام 2008 بما يزيد عن مليون نسمة.

إن هذا الوجود الكثيف للوافدين الأجانب في دول الخليج العربي قد يفرض على هذه الدول اتخاذ إجراءات متعددة بشأن الوافدين للحفاظ على الهوية الوطنية والثقافية العربية، ولضمان الأمن والاستقرار والازدهار في بلدانها. وتأتي هذه الإجراءات بأشكال متعددة، مثل[21]:-

- برامج التوطين المتنوعة والإحلال للعمالة الوطنية مكان العمالة الوافدة.
- اقتصار مهن محددة على العمالة الوطنية، ولا يسمح للعمالة الوافدة بممارستها.
- إجراءات تقيد الإقامات لأعداد الوافدين، ووضع صعوبات لاستقدام الوافدين.
- العناية بالتدريب عامة، والتدريب التحويلي للعمالة الوطنية.

- زيادة الوعي القومي بأهمية العمل ورفع شأنه مهما تواضع نوع العمل.
- تحفيز القطاع الخاص في تشغيل العمالة الوطنية.
- دعم برامج التشغيل، ودعم المنشآت الصغيرة والصناعات والمهن الريفية.
- دعم برامج تحفيز المرأة الوطنية على العمل وزيادة نشاطها.
- تحسين ظروف وشروط العمل ليصبح أكثر ملائمة وجاذبية للعمالة الوطنية.

4- الفرص المتاحة لزيادة كفاءة سوق العمل

بالرغم من التحديات الكبيرة التي يشهدها سوق العمل العربي إلا أن هذه التحديات ليست جديدة على البحوث الاقتصادية والاجتماعية، كما أن معظم الدول المتقدمة قد مرت عبر مسارات تقدمها وتحولها بالعديد من هذه التحديات واستطاعت أن تتعامل معها عبر مجموعة من البرامج والتدخلات التي أصبحت تمثل إطارا فكريا يمكن الاستفادة منه في باقي الدول، حتى مع التسليم بوجود بعض الاختلافات في الظروف المحلية لكل دولة. ويمكن تقسيم برامج التدخل الفعال لحل مشكلة البطالة على ثلاثة محاور أساسية هي[22]:-

(1) التدريب التحويلي، وتشمل:

- برامج تدريب قصيرة بهدف التشغيل في قطاعات محددة يزيد الطلب عليها.
- تدريب يقوم به أصحاب العمل بالتعاون مع مؤسسات التدريب من خلال التناوب بين العمل والتدريب.
- تدريب من خلال عقود رفع المهارة يوجه للشباب محدودي المهارة، ويتم التعاقد حوله مع مؤسسات إنتاجية.
- منح قروض من أجل التعليم والتدريب.

(2) دعم التشغيل، وتشمل:

- دعم التشغيل بمساعدة أصحاب العمل لفترة محدودة لتشغيل فئات من القوى العاملة ذات سمات محدودة (مهنية/ إعاقة/ انتماء عرقي/ نوع... الخ)، وقد طبق هذا في الولايات المتحدة وفي ألمانيا للتغلب على البطالة في ألمانيا الشرقية سابقا.
- دعم التشغيل الذاتي وتنمية الصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وهو الأسلوب الأمثل للتطبيق في البلدان النامية لضعف القطاع المنظم فيها، ونقص فرص التشغيل بأجر.

- برامج أشغال عامة وأنشطة للمحليات، وغالبا ما ينتج عنها فرص عمل سريعة وكثيف غير أن هذه البرامج مرتفعة التكلفة قليلة المردود الاقتصادي في الأمد القصير والمتوسط.

(3) الإجراءات التنظيمية والمؤسسية للتشغيل، ومن بينها:

- دعم مكاتب التشغيل (العمل) بحيث تتجاوز دورها التقليدي إلى أدوار جديدة تتعلق بتحليل سوق العمل، والتوفيق بين طالبي العمل وعارضيه ومؤسسات التدريب لزيادة القابلية للتشغيل.
- توفير المعلومات بصورة مستمرة أمام كافة عناصر العملية الإنتاجية ومؤسسات القرار بما يسمح بالتدخل في الوقت المناسب.

خاتمة

وأخيرا تعتبر البيانات والإحصاءات والمعلومات ذات الدقة والمصداقية هي الأساس لوضع الخطط والبرامج اللازمة لتنمية الموارد البشرية، ولرصد التغيرات التي تحدث للسكان، وتحديد السياسات والبرامج اللازمة سواء للتحكم في معدلات النمو السكاني أو في مجالات الرعاية الصحية أو التعليمية، وتحديد الاستثمارات اللازمة لخلق فرص عمل حقيقية.

لاشك أن إنشاء مشروع الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل، بالتعاون بين منظمة العمل العربية ومنظمات دولية أو عربية بالإضافة إلى مساهمات من الدول الأعضاء (وزارات العمل)، ومن منظمات أصحاب الأعمال، في ظل التطورات التي تشهدها الأعمال الإلكترونية سوف يكون له تأثير إيجابي على أسواق العمل العربية، كما يعتبر خطوة جادة وفاعلة ودقيقة نحو رصد سوق العمل العربية، والإسهام في وضع الحلول المنطقية لمشكلة البطالة عربيا، كما يعتبر مثل هذا المشروع خطوة ضمن الخطوات التي تتخذ نحو إنشاء السوق العربية المشتركة.

التوصيات:

إدراكا للظروف والتغيرات والتحولات التي تحيط بسوق العمل بالدول العربية، يتطلب الأمر ضرورة تطوير إحصاءات العمل في الدول العربية من خلال:-

- الاعتماد على مسوح الأسر المعيشية وفقا للمعايير الدولية حيث أنها أكثر ملاءمة لقياس البطالة.
- تطوير أساليب رصد البطالة من خلال إعداد مسح شامل يغطي كل المناطق في الوطن، والتقليل من تباعد مدة المسح.
- توحيد زمن ومدة المسح للدول العربية.

- تقوم كل دولة بإعداد استمارة استبيان خاصة بما يتماشى مع أوضاعها، وطبقا لمبادئ القياس في الدول العربية، والمعايير الدولية.
- مراجعة كل ما له علاقة بالعمل في مختلف المسوح والتعدادات التي تنفذها دوائر الأجهزة المركزية، وإقرار المفاهيم والمصطلحات المستخدمة فيها من أجل ضمان المحافظة على نمط موحد للمفاهيم والمصطلحات.
- إعداد القائمين بالمسح إعدادا يتناسب ومستوى المهنة، وذلك من خلال تدريب العاملين في أقسام الإحصاء في الوزارات ومؤسسات السلطة ومن أهمها وزارة العمل والمالية حول آلية معالجة البيانات المتوفرة لديهم.
- نشر الوعي من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة لأهمية المسوح، لتفادي عدم الإدلاء بالبيانات السليمة من قبل الأسر، وأثر ذلك على عملية تشخيص الظاهرة بشكل جيد، وإيجاد الحلول السلمية لمعالجتها.
- على الجهات المحلية تقديم الدعم اللازمة لمراكز الدراسات العربية وتزويدها بالإحصاءات الصحيحة.
- انتشار مكاتب التوظيف وصناديق التأمين عن البطالة داخل الوطن، لضمان الحصر الشامل.
- تضافر جهود الدول العربية وتقديم الدعم المادي خاصة من الدول الغنية، والدعم العلمي والعملي من أجل تطوير دوائر مراكز البحث المشترك لأوضاع الدول العربية (دراسات اقتصادية واجتماعية وسياسية).
- ضرورة تطوير السجلات الإدارية والمركزية باعتبارها من أهم مصادر الإحصاءات واستكمال بنائها، وتطوير الوحدات الإحصائية في الوزارات والمؤسسات العامة، وتكليف الأجهزة المركزية للإحصاء بقيادة هذه العملية.
- الاهتمام بإحصاءات هجرة العمالة الوافدة والمغادرة سواء الرسمية وغير الرسمية عوضا عن الهجرة غير المشروعة.
- ضرورة تقدير شيخوخة القوة العاملة وإسقاطاتها ومشاركة عمل المسنين في القوى العاملة.
- تلبية الاحتياجات الوطنية والدولية من إحصاءات العمل (وفق الأسس والمعايير الدولية) متضمنة حجم قوة العمل (إحصاءات عن العمالة والبطالة)، وساعات العمل، ودوران العمل، وهجرة العمالة) ومستوى معيشتها (إحصاءات الأجور، ودخل العمالة) من أجل الوفاء بمتطلبات العضوية في المؤسسات الدولية.
- تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية لمستخدمي البيانات من إحصاءات القوى العاملة.
- إنشاء علاقات عمل وثيقة مع المؤسسات المحلية ذات العلاقة بإحصاءات العمل من أجل تسهيل أداء العمل.

- ضرورة توفير الإمكانات والدعم اللازم لتوفير البيانات الشاملة والمتجددة، من خلال قواعد بيانات تساعد المخططين ومتخذي القرار في الدول العربية على ترشيد وبلورة السياسات المعنية بالهجرة.
- ضرورة تكاتف الجهود والخبرات العربية من أجل سرعة تفعيل مبادرة المنظمة العربية الخاصة بإنشاء الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل.

الهوامش:

1- هشام مخلوف، أهمية إحصاءات العمل في تنمية الموارد البشرية، 2009 – ص3.
2- هشام مخلوف وآخرين، سكان مصر، جمعية الديموجرافيين المصريين، القاهرة، 2008 – ص6.
3- محمد سعيد برعية، أهمية إحصاءات العمل في تنمية الموارد البشرية، اليمن، 2009 – ص1.
4- هشام مخلوف، أهمية إحصاءات العمل في تنمية الموارد البشرية، مرجع سابق – ص18.
5- هشام مخلوف، أهمية إحصاءات العمل في تنمية الموارد البشرية، مرجع سابق – ص20.
6- محمد نجيب عبد الفتاح، دعم قدرات إحصاءات العمل في البلدان العربية، معهد الإحصاء، جامعة القاهرة، 2009 – ص13: 10.
7- صندوق النقد العربي وآخرون: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، سبتمبر 2004.
8- ساسية خضراوي، سليمة عبيدة، قياس البطالة حسب المعايير الدولية مع الإشارة إلى مشاكل قياسها في الدول العربية، جامعة سعدة وحلب البليدة، الجزائر، 2005 – ص5.
9- الكتاب الدوري لإحصاءات العمل في البلدان العربية، منظمة العمل العربية، العدد السابع 2007، لسنة 2009.
10- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005.
11- الكتاب الدوري لإحصاءات العمل في البلدان العربية، مرجع سابق.
12- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005، مرجع سابق.
13- إبراهيم جياب، الندوة القومية حول الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل وأثرها على إحصاءات العمل، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، 15 – 17 ديسمبر/ 2009 – ص20.
14- بدر إسماعيل محمد مخلوف، واقع وآفاق تطوير إحصاءات المرأة في الدول العربية، منظمة العمل العربية، 2009 – ص3.
15- إبراهيم جياب، مرجع سابق- ص21.
16- إعلان الدوحة الصادر عن المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، قطر 15 – 2008/11/16.

17- إبراهيم جياب، مرجع سابق – ص22.
18- نشرة إحصاءات التشغيل والشباب والهجرة والتنمية البشرية في البلدان العربية، منظمة العمل العربية، 2006.
19- إبراهيم جياب، مرجع سابق – ص23.
20- إبراهيم جياب، مرجع سابق – ص24.
21- التشغيل والبطالة في البلدان العربية – التحدي والمواجهة – تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية، مارس 2008 – ص2.
22- الهادي ممو، التطورات الدولية في مفاهيم وتعاريف وبناء مؤشرات سوق العمل الدولية، تونس، 2009 – ص33.

المراجع

(1) المراجع العربية

- الإسكوا – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2004) "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا 2004"، نيويورك: الأمم المتحدة.
- الإسكوا – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا 2003. "موقع المرأة العربية في عملية التنمية تحليل إحصائي على أساس النوع الاجتماعي". نيويورك: الأمم المتحدة.
- الأمم المتحدة ووزارة التخطيط، تقرير الأهداف التنموية للألفية، التقرير الثاني، القاهرة ، 2004.
- الأمم المتحدة، خطة عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات، تونس، 2005.
- الأمم المتحدة، خطة عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات، جنيف، 2003.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اختيار مستقبلنا نحو بعد اجتماعي جيد، تقرير التنمية البشرية، 2005.
- البنك الدولي، النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – المرأة في المجال العام." العمل المنزلي ورعاية الأطفال، 2003.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة، 2009.
- خديجة عبد الله، أهم المؤشرات الإحصائية في التنمية البشرية، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني: لا تنمية بدون إحصاء، سرت، ليبيا، 2009.
- صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي 2004.
- عبد المعطي عبد الباسط النافذة الديموجرافية والبعد الاجتماعي، ورشة إقليمية حول تعزيز مهارات الديموجرافيين وخبراء السكان في مجال التحليل الديموجرافي وعلاقته بالتنمية، الإسكوا، بيروت، 2007.
- كمال صالح، نحو تطوير مؤشرات التنمية البشرية في الدول العربية، المؤتمر الإحصائي العربي الأول، عمان، الأردن، 2007
- المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، أوراق عمل، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني: لا تنمية بدون إحصاء، سرت، ليبيا، 2009.
- منظمة العمل الدولية، إحصاءات العمل، 2009.
- منظمة العمل الدولية، الاجتماع الإقليمي الآسيوي الرابع عشر، 2006.
- منظمة العمل العربية، تقرير وتوصيات الدولة القطرية حول إحصاءات العمل، بنغازي، 2006.

هبة نصار، النافذة الديموجرافية وعلاقتها بالبعد الاقتصادي للتنمية، ورشة عمل إقليمية حول تعزيز مهارات الديموجرافيين وخبراء السكان في مجال التحليل الديموجرافي وعلاقته بالتنمية، الإسكوا، بيروت، 2007.

– هشام مخلوف، السكان والبيئة وحقوق الإنسان، جمعية الديموجرافيين المصريين، القاهرة، 2009.

(2) المراجع الأجنبية

- Bloom D., et al, The Demographic Dividend, A New Perspective of Economic Consequences of Population Change, Rand, Santan Monica, 2003.

- Employment Productivity and poverty, World Employment Report, International Labor Office, 2004.

- ESCWA, The Demographic Window: An Opportunity in the Arab countries, Population and Development Report, Beirut, 2005.

- Flounders, Sara. "Iraqi Women's Gains Set Back by U.S. War". International Action Center, www.iacenter.org

- Hammami, Rema (1999). Towards Gender Equality in the Palestinian Territories: A Profile of Gender Relations by Lamis Abu-Nahleh, Rema Hammami, Penny Johnson, Fadwa Labadi, and Johanna Schalkwyk for the Swedish International Development Cooperation Agency (published by SIDA)

- Hill, Monica. "Status of Iraq women crumbles under 13 years of U.S. sanctions". Freedom Socialist Vol. 24, No. 1, April -June 2003.

- Hopkins, N. ed. 2003. The new Arab family. Cairo: The American University of Cairo.

-http://unstats.un.org/unsd/demographic/products/indwm/ww2005/tab5f.htm

-http://unstats.un.org/unsd/demographic/products/indwm/ww2005/tab5g.htm

- Human Rights vVaidi Briefing Paper. "Background on Women's Status in Iraq Prior to the Fall of the Saddam Hussein Government'. November, 2003.

- Ilhai, Nadeem (2001). "Children's work and Schooling: Does Gender Matter?" LACPREM, the World Bank. Paper for THE POLICY RESEARCH REPORT ON GENDER.

- Khalifa A., Youth Bulge and the Demographic Window of Opportunity in the Arab countries, Expert Group Meeting on Moving the Development

Agenda Forward: Opportunities and Potential Gains, ESCWA, Beirut, 2009.

- Moghadam, Valentine M. 2004. "Towards Gender Equality in the Arab/Middle East Region: Islam, Culture, and Feminist Activism" (prepared for HDR 2004, Dec. 2003).

- Oxfam International (2004) "The Rural Poverty Trap: Oxfam Briefing Paper 59. Wy agricultural trade rules need to change and what UNCTAD/XI could do about it?", prepared by Lines and others.

- Oxfam International. (2003) "The Euro-Mediterranean Agreements: Oxfam Briefing Paper", prepared by Yara Abdul-Hamid, November 2003

- The UN Demographic and Social Statistics Branch, the United Nations Statistics Division, and the Department of Economic and Social Affairs. 2005. "Special Report of the World's Women 2005: Progress in Statistics. Focusing on sex- disaggregated statistics on population, births and deaths"., New York: The United Nations.

- The United Nations Economic and Social Council (2005/4). Report of the Secretary General Situation of and assistance to Palestinian women.

- The United Nations Statistics Division (2005) "Social Indicators".

- U.N., Population Division, World Population Prospects, N.Y, 2008.

- World Bank. (2005). "The Annual World Bank Report 2004". Washington DC: The World Bank.

- World Bank(2002) "Empowerment and Poverty Reduction: A sourcebook. PREM World Bank ".

- www.womenwarpeace.org/opt/docs/cswres_mar2005.pdf

جدول رقم (1)

سكان العالم العربي عام 2008 والحجم المتوقع عام 2050 (بالمليون نسمة)

الدولة	حجم السكان 2008	حجم السكان المتوقع	معدل النمو السكاني
مصر	76.8	121.2	1.8
السودان	39.4	73.0	2.2
الجزائر	34.4	49.6	1.5
المغرب	38.3	42.6	1.2
العراق	29.5	61.9	1.8
السعودية	25.3	45.0	2.2
اليمن	23.1	85.0	3.0
سوريا	20.4	34.9	2.5
تونس	10.4	13.2	1.1
الصومال	9.0	21.1	2.9
ليبيا	6.3	9.7	2.0
الأردن	6.1	10.1	3.0
الإمارات	4.5	8.5	2.9
فلسطين	4.1	10.3	3.2
لبنان	4.1	5.2	1.1
الكويت	2.9	5.2	2.4
عمان	2.7	4.6	2.0
الإجمالي	337.3	586.3	2.0

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم 2008، نيويورك، 2009.

جدول رقم (2)

نسبة المشاركة في القوى العاملة (15 فأكثر) حسب الجنس في الدول العربية

مسلسل	الدولة	السنة المتاحة	نسبة المشاركة في القوى العاملة		
			معدل المشاركة للجنسين	التوزيع النسبي	
				ذكور	إناث
1	الأردن	2006	39.80	63.00	37.00
2	الإمارات	2005	80.76	92.10	79
3	البحرين	2005	66.4	61.60	38.40
4	تونس	2005	46.30	68.60	31.40
5	الجزائر	2005	41.00	69.20	30.80
6	جيبوتي	2005	64.00	72.40	27.60
7	السعودية	2006	50.70	81.43	18.57
8	السودان	2005	52.40	72.20	27.80
9	سوريا	2005	44.90	85.59	14.41
10	الصومال	2005	72.00	64.79	35.21
11	العراق	2005	49.00	79.31	20.69
12	عمان	2005	38.60	75.30	24.70
13	فلسطين – قطاع غزة	2005	47.60	40.40	59.60
14	قطر	2005	78.84	50.70	49.30
15	الكويت	2005	76.00	44.49	55.51
16	لبنان	2005	45.10	79.60	20.40
17	ليبيا	2005	42.50	79.60	20.40
18	مصر	2005	49.70	77.70	22.30
19	المغرب	2005	52.60	77.50	22.50
20	موريتانيا	2005	47.10	65.40	34.60
21	اليمن	2005	39.80	90.40	9.60
التوزيع النسبي		2005	53.58	71.51	28.49

المصدر: الكتاب الدوري لإحصاءات العمل في البلدان العربية، منظمة العمل العربية، العدد السابع 2007

جدول رقم (3)

التوزيع النسبي للسكان ذو النشاط الاقتصادي حسب أقسام النشاط الاقتصادي والجنس

الدولة	السنة	الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك		التعدين والمحاجر		الصناعات التحويلية		الكهرباء والغاز والماء		التشييد والبناء	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الأردن	2005	89.47	10.53	92.18	7.82	93.89	6.11	95.76	4.24	88.80	11.20
الإمارات	2005	97.50	2.50	96.95	3.05	84.52	15.48	93.85	6.15	97.18	2.82
البحرين	2003	97.34	2.66	92.59	7.41	84.61	15.39	95.28	4.72	97.27	2.73
تونس	2005	75.81	24.19	92.79	7.21	50.71	49.29	89.62	10.3	81.87	18.13
الجزائر	2005	81.26	18.74	93.13	6.87	57.75	42.25	94.36	5.64	98.86	1.14
السعودية	2002	98.23	1.77	99.20	0.80	98.02	1.98	100.00	0.00	99.96	0.04
السودان	2004	63.86	36.14	100.00	-	89.91	10.09	93.24	6.76	98.33	1.67
سوريا	2005	79.33	20.67	-	-	93.25	6.75	-	-	99.11	0.89
العراق	2006	88.93	11.07	92.92	7.08	84.79	15.21	81.52	18.4	84.76	15.24
قطر	2004	98.13	1.87	97.60	2.40	99.40	0.60	99.66	0.34	99.62	0.38
الكويت	2004	95.00	5.00	95.99	4.01	95.67	4.33	97.07	2.93	98.00	2.00
لبنان	2005	89.19	10.81	79.49	20.51	82.04	17.96	95.39	4.61	98.80	1.20
ليبيا	2003	95.63	4.37	95.89	4.11	989.89	10.11	94.95	5.05	96.24	3.76
مصر	2005	70.37	29.63	90.95	9.05	84.97	15.03	90.87	9.13	4.70	95.30
المغرب	2003	65.04	34.96	96.08	3.92	61.45	38.55	92.70	7.30	99.06	0.94
اليمن	2005	85.64	14.36	92.15	7.85	72.41	27.59	92.64	7.36	94.93	5.07
موريتانيا	2005	60.50	39.50	61.29	38.71	56.20	43.80	84.21	15.7	86.62	13.38
المعدل حسب النوع		70.85	29.15	92.91	7.09	77.91	22.09	92.84	7.16	90.14	9.86
التوزيع النسبي		27.61		1.41		9.95		0.78		1.39	

تابع جدول رقم (3)

السكان ذو النشاط الاقتصادي والجنس

الدولة	السنة	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق		النقل والتخزين والمواصلات		التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال		الخدمات الاجتماعية والشخصية		المتعطلون + أخرى	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الأردن	2005	92.90	7.10	92.26	7.74	84.50	15.50	77.84	22.16	72.09	27.91
الإمارات	2005	91.34	8.66	93.97	6.03	91.45	8.55	49.77	50.23	81.61	18.39
البحرين	2003	88.05	11.95	83.51	16.49	84.00	16.00	65.49	34.51	58.05	41.95
تونس	2005	84.82	15.18	88.44	11.56	82.27	17.73	65.65	34.35	82.41	17.59
الجزائر	2005	95.85	4.15	96.31	3.69	72.30	27.70	72.89	27.11	81.95	18.05
السعودية	2002	99.14	0.86	97.60	2.40	98.59	1.41	55.91	44.09	-	-
السودان	2004	90.63	9.37	97.21	2.79	82.69	17.31	75.40	24.60	69.56	30.44
سوريا	2005	96.38	3.62	98.41	1.59	99.99	0.01	73.25	26.75	61.72	38.27
العراق	2006	78.28	21.72	84.32	15.68	45.90	54.10	63.13	36.87	-	-
قطر	2004	96.88	3.12	95.35	4.65	77.05	22.95	61.95	38.05	83.06	16.94
الكويت	2004	92.86	7.14	88.19	11.81	87.96	12.04	58.42	41.58	-	-
لبنان	2005	81.63	18.37	96.06	3.94	72.40	27.60	66.64	33.36	62.80	37.20
ليبيا	2003	97.51	2.49	96.14	3.86	81.29	18.71	61.92	38.08	100.00	-
مصر	2005	84.36	15.64	94.82	5.18	83.93	16.07	64.97	35.03	-	-
المغرب	2003	90.99	9.01	93.71	6.29	66.06	33.94	69.88	30.12	71.04	28.96
اليمن	2005	93.34	6.66	93.54	6.46	92.02	7.98	87.20	12.80	61.83	38.17
موريتانيا	2005	59.25	40.75	72.73	27.27	56.16	42.84	52.94	47.06	44.45	55.55
المعدل حسب النوع		90.1	9.86	93.8	6.11	86.86	13.1	66.5	33.4	72.28	27.72
التوزيع النسبي		13.55		5.1		4.19		25.77		7.17	

المصدر حسبت من: الكتاب الدوري لإحصاءات العمل في البلدان العربية، منظمة العمل العربية، العدد السابع 2007

جدول رقم (4)

التوزيع النسبي للسكان ذو النشاط الاقتصادي حسب أقسام المهنة

الدولة	السنة	أصحاب المهن العلمية	المديرون والمشتغلون بالإدارة	الأعمال الكتابية وما شابهها	العاملون في تجارة الجملة والتجزئة	العاملون في الزراعة وتربية الحيوانات	عمال الإنتاج والأعمال المتعلقة به	أخرى
الأردن	2005	28.23	3.20	8.51	10.41	2.20	31.74	1.57
الإمارات	2005	10.53	3.47	4.06	16.38	5.60	35.57	24.39
البحرين	2003	7.08	16.04	10.47	28.57	2.37	33.39	2.09
تونس	2005	8.34	3.81	8.01	16.27	21.01	39.76	2.81
الجزائر	2005	7.47	9.22	3.73	14.30	13.72	18.48	33.09
السودان	2004	8.80	5.25	4.00	15.00	46.90	20.05	
سوريا	2003	11.79	10.66	0.00	16.00	26.10	35.45	
العراق	2006	9.20	0.24	19.18	17.65	19.36	34.36	
عمان	2003	20.98	5.71	10.45	19.16	5.18	37.34	1.18
ليبيا	2003	35.49	0.79	17.19	17.51	4.18	17.44	7.41
قطر	2004	2.50	14.40	12.10	35.20	1.90	33.90	85.24
الكويت	2003	17.87	3.35	11.69	45.43	0.00	21.65	
لبنان	2005	17.19	11.24	5.45	8.94	4.40	40.73	12.03
مصر	2004	20.35	9.47	4.38	8.20	27.91	19.42	10.32
المغرب	2005	1.26	1.09	3.83	15.57	12.80	9.60	0.05
اليمن	2005	6.83	6.88	3.62	16.02	24.74	31.74	10.18
موريتانيا	2005	5.50	1.20	3.80	21.80	39.50	16.10	12.10
التوزيع النسبي		11.74	5.41	5.99	14.42	21.78	23.34	9.27

المصدر: حسبت من الكتاب الدوري لإحصاءات العمل في البلدان العربية: منظمة العمل العربية، العدد السابع 2007.

جدول رقم (5)

التوزيع النسبي للسكان ذو النشاط الاقتصادي حسب الحالة العملية

الدولة	السنة	صاحب عمل	يعمل لحسابه	يعمل بأجر	يعمل لدى الأسرة بدون الأجر	أخرى	متعطلون
الأردن	2005	7.00	9.40	82.90	0.70		
الإمارات	2005	2.58	7.51	89.15	0.03	0.72	
البحرين	2003	2.10	1.50	96.30	0.10		
تونس	2005	5.52	14.56	61.20	3.26	15.46	
الجزائر	2005	20.85	0.00	47.07	16.83		15.25
السودان	2004	5.43	39.93	35.64	16.70	2.30	
سوريا	2004	6.70	20.00	60.40	10.30	2.60	
العراق	1997	5.48	28.44	43.80	5.41	16.88	
عمان	2003	1.88	7.60	90.23	0.19	0.10	
فلسطين	2004	3.05	19.39	42.61	8.13		26.82
قطر	2004	0.67	0.43	97.38	0.00	0.04	1.48
الكويت	2003	0.81	2.35	94.69	0.07		2.08
لبنان	2005	6.79	23.00	58.58	3.05	8.58	
مصر	2005	13.42	11.18	52.62	12.26		10.52
المغرب	2004	2.50	26.09	38.10	29.70	3.60	
اليمن	2005	44.44	24.24	58.41	9.33	3.58	
التوزيع النسبي		8.89	18.01	51.83	13.22	3.02	5.03

المصدر حسبت من: الكتاب الدوري لإحصاءات العمل في البلدان العربية، منظمة العمل العربية، العدد السابع 2007

جدول رقم (6)

التوزيع النسبي لقوى العمل المشتغلة حسب النوع خلال الفترة (2001 – 2005)

الدولة	2001		2002		2003		2004		2005				مجموع الجنسين
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور		إناث		
									عدد	%	عدد	%	
الأردن			78.66	21.34	79.36	20.64	78.85	21.15	931764	86.81	141536	13.19	1077330
الإمارات	86.52	13.48	87.31	12.69	87.00	13.00	87.00	13.00	218192	87.00	326.35	13.00	250795
البحرين	86.90	13.10	87.35	12.65	87.28	12.72	88.56	11.44					
تونس	75.14	24.86	74.83	25.17	74.74	25.26	74.31	25.69	216230	74.00	759600	26.00	292190
الجزائر	85.99	14.01	86.12	13.88	86.04	13.96	82.57	17.43	703600	86.00	114500	14.00	818100
السعودية	86.56	13.44	86.52	13.48					525002	97.91	112264	2.09	536228
السودان			68.59	31.41	68.60	31.40	68.60	31.40	624700	68.60	285900	31.40	910600
سوريا			81.58	18.42	82.96	17.04	82.96	17.04					
عمان	76.61	23.39	76.61	23.39	76.61	23.39	76.61	23.39					
فلسطين	84.77	15.23	83.66	16.34	82.78	17.22	81.90	18.10					
قطر	72.04	27.96	71.73	28.27	70.14	29.86	69.42	30.58					
الكويت	75.63	24.37	74.54	25.46	74.81	25.19	75.23	24.77	833560	74.66	282902	25.34	111646
لبنان			78.13	21.87					813794	80.82	193100	19.18	100689
ليبيا	64.30	35.70			74.69	25.31	74.49	25.51					
مصر	81.80	18.20	81.34	18.66	82.43	17.57	82.16	17.84	154050	81.52	349200	18.48	188970
المغرب	74.11	25.89	74.84	25.16	73.67	26.33	73.67	26.33					
اليمن	74.99	25.01							388500	90.48	409000	9.52	429400
العراق	60.48	39.52											
النسبة	79.9	20.1		20.67	78.79	21.21	78.3	21.1	447463	82.15	972043	17.85	544668

المصدر حسبت من: الكتاب الدوري لإحصاءات العمل في البلدان العربية، منظمة العمل العربية، العدد السابع 2007

Statistics and Labor Market in the Arab countries

Badr Ismail Mohamed

The absence of accurate, comprehensive and up to data and information leads to shortage of meaningful studies on labor markets and related issues

This study presents the realities and constraints of labor statistics (unemployment, immigration, and occupational injuries), and its importance in planning processes, and creating opportunities to increase efficiency of the labor market.

The study recommended the following:

- Rely on household surveys in accordance with international standards, they are more appropriate to measure unemployment.
- Use a uniform pattern of concepts and terminology in implementing surveys covering all Arab countries.
- Unify time and duration of the survey in the Arab countries.
- Each state is to prepare its special questionnaire in line with the principles of measurement in the Arab countries and the international standards.
- Well train and prepare the surveyors especially on collecting data and information through clear concepts and concrete questions.
- Provide the necessary support to the Arab studies and provide them with the correct statistics by local actors.
- Spread employment offices and unemployment insurance funds within the country.
- Develop and complete administrative central records as one of the most important sources of statistics, and develop the statistical units in the

ministries and public institutions, and assign the central institution of statistics to supervise this process.

- Pay attention to the statistics of labor migration, formal and informal.
- Meet the needs of standard national and international labor statistics including the size of labor force (Statistics on employment and unemployment, hours of work, and turnover of work, labor migration), and standard of living (wages, income and employment) in order to meet the requirements for membership of the international institutions.
- Meet current and future end-users' need of labor force statistics.